

كفاءة التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية: دروس من تونس وجيبوتي

علي عمر كامل^{1*}، ود. أسماء بن سالم^{2*}

¹وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، جيبوتي.

²جامعة الزيتونة/ المعهد العالي لأصول الدين، تونس.

^أإميل الباحث الأول (aliomar.k77@gmail.com)

^بإميل الباحث الثاني (asmabensalem@isth.u-zitouna.tn)

*إميل المؤلف المراسل: (aliomar.k77@gmail.com)

الملخص: تسعى المصارف الإسلامية إلى التقيّد بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في كلّ تعاملاتها المختلفة مع الأطراف ذات العلاقة بما من مستثمرين وحرفاء وغيرهم، ولضمان تحقيق هذه الغاية، كان لزاماً على المصارف الإسلامية إحداث وتكوين جهاز رقابة وتدقيق شرعي ضمن هياكلها التنظيمية، تُوكّل إليه مهمّة المتابعة والتحقّق من أنّ جميع أنشطة وتعاملات المصرف متطابقة مع مبادئ الشريعة وأحكامها، ومع فتاوى وقرارات وتوصيات الهيئة الشرعيّة في المصرف، وانطلاقاً من هذه النقطة، يهدف هذا البحث لدراسة نظام الرّقابة والتدقيق الشرعيّ في المصارف الإسلامية في دولتيّ تونس وجيبوتي، لإبراز مدى الكفاءة التي يتّمتّع بها هذا النظام، وذلك من خلال تقييم العناصر التالية: المرجعيّة الشرعيّة المعتمدة لنظام التدقيق الشرعي ومدى استقلاليته، كفاءة وملاءمة المُدقّقين الشرعيّين. ولتحقيق أهداف البحث، تم اعتماد المنهج الاحصائي لتحليل نتائج دراسة ميدانية من خلال توزيع استبيان على أعضاء هيئات الرقابة الشرعية والعاملين في المصارف الإسلامية في البلدين. ومن أهم نتائج هذه الدراسة تأكيد فرضية البحث باختلاف نظام الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية في جيبوتي مقارنة بتونس، وذلك نظراً لأسبقية تجربة الصيرفة الإسلامية في تونس (1983) مقارنة بجيبوتي (2006)، ممّا يفسّر ذلك ويدعم أهمية أسلوب المقارنة المعتمد في هذا البحث. وتتمثل أهمية هذا البحث للأطراف ذات العلاقة في منظومة حوكمة المصارف الإسلامية في المساهمة في تنمية الوعي بأهمية فعالية نظام التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية لدى القائمين بأعمال هذه المصارف، إضافة إلى لفت أنظار القائمين على إدارة المصارف الإسلامية إلى أهم التحديات التي قد تخفض من مستوى كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الشرعي في تونس وجيبوتي من أجل حثّهم على إيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، والعمل على تقوية مواطن الضعف في هذا النظام المهم.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة، المصارف الإسلامية، تونس، جيبوتي، الرقابة والتدقيق.

1. المقدمة

تهدف المصارف الإسلامية إلى التقيّد بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في كلّ تعاملاتها المختلفة مع الأطراف ذات العلاقة بما من مستثمرين وحرفاء وغيرهم لتقديم بديل إسلامي عن معاملات المصارف التقليدية المحظورة شرعاً. ولضمان تحقيق هذه

الغاية وعدم التَّيْل عنها، كان لزاماً على المصارف الإسلامية إحداث وتكوين جهاز رقابة وتدقيق شرعي ضمن هياكلها التنظيمية، تُوكَّل إليه مهمّة المتابعة والتحقّق من أنّ جميع أنشطة وتعاملات المصرف متطابقة مع مبادئ الشريعة وأحكامها، ومع فتاوى وقرارات وتوصيات الهيئة الشرعيّة في المصرف، وانطلاقاً من هذه النقطة، نحاول في هذا البحث دراسة نظام الرقابة والتدقيق الشرعيّ في هذه المصارف في دوليّ تونس وجيبوتي، لإبراز مدى الكفاءة والفعاليّة التي يمتّنع بها هذا النظام، ومدى مساهمته في تحقيق الغاية المرجوة من إحداثه، وذلك من خلال دراسة عدة عناصر يتمثّل أبرزها في المرجعيّة الشرعيّة، الاستقلاليّة، كفاءة وملاءمة المدقّقين الشرعيّين لوظيفة التدقيق الشرعي.

ويقدم هذا البحث الإضافة على المستوى العلمي والعملّي للأطراف ذات العلاقة. أولاً من خلال المساهمة في تنمية الوعي بأهمية الرقابة والتدقيق الشرعيّ في المصارف الإسلامية لدى القائمين بأعمال هذه المصارف، ثانياً أهميته العمليّة تتمثّل في لفت أنظار العاملين في إدارة المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي إلى أهم التحديات التي قد تُخفف من مستوى كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الشرعيّ في هذه المصارف، وإلى مواطن الضعف في هذا النظام، من أجل حثّهم على التصديّ للمعوقات والعقبات، وإيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها، والعمل على تقوية مواطن الضعف في هذا النظام المهم.

ويرجع سبب التركيز على هاتين الدولتين إلى السعي لسدّ الفجوة العلمية المتعلقة بممارسات التدقيق الشرعيّ فيهما، واستخلاص دروس مستفادة يمكن تعميمها على المصارف الإسلامية الأخرى.

تتكون خطة البحث من أربعة عناصر: يستعرض العنصر الثاني الدراسات السابقة ذات الصلة، ويتناول العنصر الثالث الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي ونشأة الجهاز المصرفي الإسلامي في البلدين، إضافة إلى منهجية الدراسة الميدانية ونتائجها التحليلية، في حين يُخصّص العنصر الرابع لمناقشة النتائج وتقديم التوصيات والخاتمة.

2. الدراسات السابقة في التدقيق الشرعي

لم يتم العثور على دراسات تطرقت إلى التدقيق الشرعيّ في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي بالذات، إلّا أنه تمت مراجعة دراسات أُجريت في بيئات عربية أخرى وأجنبية.

وقد كشفت دراسة (Anwarul islam & Abul Bashar, 2021) أن استقلالية عمل المدقق الشرعي ومستوى الكفاءة وأداء العمل تؤثر بشكل كبير على فعالية التدقيق الشرعي الداخلي. وتُشير دراسة (Alam et al., 2023) إلى غياب التدقيق الشرعي الشامل للعمليات الحالية في البنوك الإسلامية في بنغلاديش، وأن نطاق تغطية التدقيق الشرعي لا يتجاوز 10-20% من إجمالي الاستثمارات والمعاملات في البنك. مما يُضعف كفاءة التدقيق الشرعي، و يضع متطلبات امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية موضع تساؤل. كما توصلت دراسة (Faza & Badwan, 2024) إلى وجود فجوات بين معايير AAOIFI والمتطلبات المحلية، وقصور في التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين، وضيق نطاق التدقيق الداخلي وضعف تأهيل المدققين الشرعيين؛ وتؤكد الدراسة أن معالجة هذه الجوانب ضرورية لرفع جودة وكفاءة التدقيق الشرعي. في حين أظهرت دراسة (Hamd & Lubis, 2023) وجود أثر معنوي قوي للائتمان على قوة الحوكمة الشرعية، مع ارتباط مرتفع (0.745). وأشارت النتائج أيضاً إلى الاتجاه الإيجابي لهذه العلاقة، أي أن الائتمان يتناسب طردياً مع الحوكمة الشرعية لدى موظفي البنوك الإسلامية في ليبيا والأردن. وأما دراسة (Khelassi et al., 2024) كشفت أن للتدقيق الشرعي الخارجي أثراً إيجابياً معنوياً على كل من الربحية المالية والامتثال للمبادئ الشرعية الإسلامية في المصارف الإسلامية محل الدراسة. مما يشير إلى أن التدقيق الشرعي الخارجي يعزز الأداء المالي والالتزام بالمبادئ الشرعية الإسلامية لدى هذه

المصارف. كما أظهرت دراسة (Ayu et al., 2024) أن إطار عمل التدقيق الشرعي المطبق يشمل هيكل هيئة الرقابة الشرعية، ونطاق التدقيق، وصولاً إلى التقارير والمتابعة. وقد ثبت أن التدقيق الشرعي يعزز ثقة العملاء، لأنه يقدم ضماناً بأن منتجات البنك وخدماته قد خضعت لرقابة صارمة وفقاً للمبادئ الشرعية. كما أن المراقبة المستمرة من قبل هيئة الخدمات المالية الإندونيسية (OJK) والمراجعات الدورية التي يقوم بها مدققون خارجيون تساهم في الحفاظ على جودة وفعالية التدقيق، مما يخلق نظام امتثال قوي يساهم في استقرار البنك ومساءلته وسمعته في صناعة التمويل الإسلامي. ونستخلص أن الدراسات السابقة ركزت على أهمية التدقيق الشرعي، مكوناته، تحدياته التطبيقية، وعلاقته بالحوكمة والامتثال.

وتُقدم هذه الدراسة إضافة نوعية من خلال تركيزها على تقييم كفاءة التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في منطقة شمال وشرق إفريقيا وتحديدًا في تونس وجيبوتي - وهما دولتان لم تُحظَّيا باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة - من أجل سد الفجوة المعرفية المتعلقة بممارسات التدقيق الشرعي فيهما، واستخلاص دروس مستفادة يمكن تعميمها على المصارف الإسلامية الأخرى، وإجراء دراسة تطبيقية على جميع المصارف الإسلامية في الدولتين بهدف تقييم الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، وتقديم أدلة عملية تُمكن من إجراء مقارنة موضوعية بين سياقين مصرفيين مختلفين.

3. الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية

تُعَدُّ الرقابة والتدقيق الشرعي الآليَّتان اللَّتان تعتمد عليهما إدارات المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها في الالتزام المُطلَق بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها في مختلف أنشطتها وأعمالها، وضبطها بمقتضاياتها، وذلك وفقاً لفتاوى وتوجيهات وقرارات هيئات الرقابة الشرعية، لذلك يُعتبر جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي من أهم الأجهزة في المصارف الإسلامية. سيتم في هذا المبحث تقديم الجهاز المصرفي الإسلامي في تونس وجيبوتي بشكل عام، ومن ثمَّ تشخيص ودراسة واقع نظام الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، لإبراز مدى كفاءة وفعالية هذا النظام في المساهمة في تحقيق غايات هذه المصارف في ضبط أعمالها وأنشطتها بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، على ضوء فتاوى وقرارات الهيئات الشرعية، وسيتم ذلك من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية، التي أُجريت في جميع المصارف الإسلامية الموجودة في هاتين الدولتين. تُميز هذه الدراسة إجرائياً بين مفهومي الكفاءة والفعالية لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي، وذلك على النحو التالي:

الكفاءة: تُعرَّف إجرائياً بمدى توفر المدخلات والموارد التنظيمية الملائمة لأداء وظيفة الرقابة والتدقيق الشرعي، وثُقباس من خلال أربعة مؤشرات فرعية قابلة للرصد عبر الاستبيان وهي:

- مؤشر كفاية المرجعية الشرعية المعتمدة: مدى شمول المرجعية المعتمدة (فتاوى هيئة الرقابة الشرعية للمصرف + معايير AAOIFI) + قرارات المجامع الفقهية) لمختلف معاملات المصرف.
- مؤشر الاستقلالية الهيكلية: طبيعة الموقع التنظيمي لجهاز الرقابة الشرعية (إدارة/قسم مستقل مقابل تبعية لإدارة أخرى)، وحرية الاطلاع على السجلات.
- مؤشر كفاية الموارد البشرية: عدد المدققين نسبة إلى حجم أنشطة المصرف، ومدى توفر برامج التكوين المستمر.
- مؤشر مستوى المؤهلات: مدى تطابق التخصص العلمي والخبرة المهنية للمدققين لمتطلبات معيار الحوكمة رقم (3) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

الفعالية: تُعرّف إجراءات بمدى تحقيق النظام للغاية التي أنشئ من أجلها، أي ضمان مطابقة أنشطة ومعاملات المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية، وثُقّاس عبر:

- مدى التزام الإدارة التنفيذية بفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية.
- مدى تغطية عمليات التدقيق الشرعي لأنشطة المصرف.
- عدد/طبيعة المعوقات المبلغ عنها والتي تحدّ من قدرة الجهاز على أداء دوره الرقابي.

3.1 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في العاملين في المصارف الإسلامية في تونس (مصرف الزيتونة، بنك البركة، بنك الوفاق الدولي)، وجيبوتي (بنك سبأ الإفريقي، بنك سلام الإفريقي، بنك شرق إفريقيا)، وأما عينة الدراسة تتمثل في الفئات المعنية بعملية الرقابة والتدقيق الشرعي، والمتمثلة في: رؤساء وأعضاء الهيئات الشرعية، المراقبين والمدققين الشرعيين، بالإضافة إلى مديري الامتثال، مديري الفروع، والمكلفين بالحرفاء، وقد تم تضمين هذه الفئات الأخيرة لقياس الفعالية والإدراك المؤسسي للالتزام الشرعي.

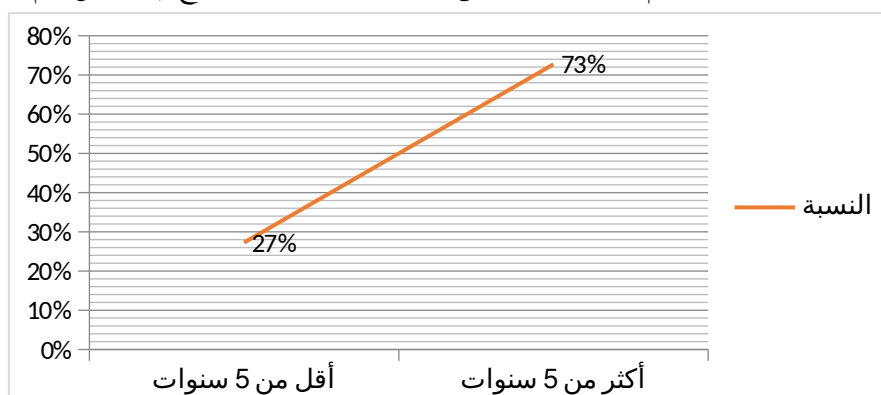
الجهاز المصرفي الإسلامي في تونس وجيبوتي:

يعود تاريخ الظهور الأول للمصارف الإسلامية في تونس إلى عام 1983م، وذلك بتأسيس بنك التمويل التونسي السّعودي مجموعة البركة كمصرف إسلامي غير مقيم، والذي تمّ تحويله إلى مصرف مقيم في عام 2013م، وتمّ تغيير اسمه إلى "بنك البركة"، وفي عام 2009م تم إنشاء مصرف الزيتونة كأول مصرف إسلامي محلي، والذي باشر نشاطه في 2010م، ثمّ تلا ذلك تحويل بنك الوفاق الدولي إلى مصرف إسلامي في 2015م. وتنحصر المصارف الإسلامية في تونس حالياً في هذه المصارف الثلاثة. واستناداً إلى تقرير الرقابة البنكية الصادرة عن البنك المركزي التونسي فإن المصرفية الإسلامية تشكل حصة أقلية مقارنة بالمصرفية التقليدية، ولكنها في نمو مستمر، وقد بلغت حصتها 7.1% من إجمالي الأصول المصرفية مقابل 92.9% للمصرفية التقليدية في نهاية عام 2024. وفي عام 2016م قامت السلطات التنظيمية بإصدار قوانين لتنظيم أعمالها بموجب القانون عدد 48 لسنة 2016، بالإضافة إلى النص على استحداث هيئة الرقابة الشرعية في هذه المصارف في القانون ذاته. ولا توجد هيئة مركزية للرقابة الشرعية في تونس حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

في حين كانت بداية ظهور المصارف الإسلامية في جيبوتي في عام 2006م، وذلك بافتتاح بنك سبأ الإسلامي اليميني فرع في جيبوتي بصفته أول مصرف إسلامي يُفتتح في جيبوتي، وتمّ تغيير اسمه لاحقاً إلى بنك سبأ الإفريقي، ثمّ تلا ذلك افتتاح بنك سلام الإفريقي في عام 2008م، وتبع ذلك افتتاح بنك شرق إفريقيا في عام 2010م. ومؤخراً قام بنك كاك الدولي التقليدي بافتتاح نافذة إسلامية تحت مسمى (بنك كاك الإسلامي) في عام 2024م. وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن البنك المركزي الجيبوتي أن المصرفية الإسلامية تُشكل حوالي 26.4% من إجمالي الأصول المصرفية مقابل 73.6% للمصرفية التقليدية.

وقد تمّ تقنين أعمالها بموجب القانون رقم 116 لسنة 2011م، مع النص على تعيين هيئة شرعية في كل مصرف إسلامي. وفي عام 2015م قام البنك المركزي الجيبوتي بإنشاء "الهيئة الشرعية الوطنية NSC" ككيان مستقل ضمن البنك المركزي بموجب تفويض رئاسي.

ويتبين من خصائص عينة الدراسة أنّ الفئات المشاركة في الدراسة الميدانية تتمتع بقدر كافٍ من المعرفة والوعي، والخبرة المهنية، حيث أنّ نسبة الذين تتعدى خبرتهم خمس سنوات أعلى من 70%، كما هو موضح في الشكل رقم 1.



الشكل رقم 1. خصائص العينة (الخبرة العملية)

إضافة إلى ذلك فإن ما يقارب ثلاثة أرباع العينة يساهمون في جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي، كما يوضح ذلك الجدول رقم 1، ما يؤهلها للإجابة على أسئلة استبيان الدراسة عن معرفة ودراية، وبموضوعية ومصداقية، مما سينعكس إيجاباً على مصداقية نتائج ومخرجات الدراسة.

الجدول رقم 1: خصائص عينة الدراسة (المسمى الوظيفي)

النسبة	المسمى الوظيفي	
5%	رئيس الهيئة الشرعية	01
9%	عضو الهيئة الشرعية	02
40%	المدقق الشرعي	03
5%	مدير الامتثال والتدقيق الشرعي	04
9%	مدير فرع	05
12%	المكلف بالحرفاء	06
5%	مدير الرقابة الشرعية الداخلية	07
5%	مساعد المراقب الشرعي	08
5%	رئيس مكتب المخاطر والامتثال	09
5%	مدير إدارة الاستثمار والتسويق	10

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

3.2. إجراءات وفرضيات الدراسة

لإجراء الدراسة الميدانية تمّ توزيع (40) استبياناً موزعاً بين البلدين ولقد تضمن الاستبيان أربعة محاور مكونة من (15) سؤالاً تمت صياغته لتشخيص واقع نظام الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي، بهدف تقييم مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة. وقد تم اعتماد منهج العينة القصدية في اختيار عينة الدراسة، حيث تم توجيه الاستبيان إلى الفئات ذات الصلة المباشرة بنظام الرقابة والتدقيق الشرعي في المقام الأول في كل مصرف، وذلك لضمان الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة من جهات مختصة وملّمة بموضوع الدراسة. وبلغ عدد الاستبيانات المسترجعة (22)

استبياناً، بنسبة استجابة بلغت 55% من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وهي نسبة تُعد مقبولة إحصائياً وأكاديمياً في الدراسات الميدانية الموجهة للفئات المتخصصة، إذ تشير أدبيات المنهجية إلى أن نسب الاسترجاع التي تتراوح بين (30%-50%) فأعلى تُعد كافية لضمان تمثيل مجتمع الدراسة، خاصة في السياقات التي يصعب فيها الوصول إلى أعداد كبيرة من المفردات نظراً لطبيعة عملها التخصصية الدقيقة (Baruch & Holtom, 2008). كما أن حجم العينة النهائي (22) يتوافق مع طبيعة مجتمع الدراسة المحدود أصلاً، والمتمثل في الغالب في وظائف رقابية وتدقيقية شرعية متخصصة لا تتوافر إلا في عدد محدود من الأفراد داخل كل مصرف. وتمثلت فرضيات الدراسة في الآتي:

1. إنَّ المرجعية الشرعية المعتمدة لجهاز الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي هي مرجعية كافية.
2. يتمتع جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي بالاستقلالية.
3. تتمثل معايير تعيين المدققين الشرعيين في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي بشكل أساسي في: المؤهل العلمي المناسب في مجال المالية الإسلامية والتدقيق الشرعي، بالإضافة إلى الخبرة المهنية الكافية.
4. توجد عدّة معوّقات تُخفف من مستوى الكفاءة لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي منها المعوقات: القانونية، الإدارية.

3.2.1 الأساليب الإحصائية المعتمدة

اعتمدت الدراسة أسلوبين إحصائيين متكاملين لاختبار فرضياتها الأربع:

أ. التحليل الوصفي: لحساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستجيبين حول كل عنصر من عناصر المقارنة (كفاية المرجعية الشرعية، الاستقلالية التنظيمية، استقلالية المدقق الشرعي، مؤهلات المدققين، الدورات التدريبية، طبيعة التحديات)، لكل دولة على حدة، كما هو مبين في الجدول رقم (4).

ب. التحليل الاستدلالي: تم استخدام اختبار فيشر الدقيق (Fisher's Exact Test) لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين تونس وجيبوتي في كل عنصر من عناصر المقارنة، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)، وذلك للتحقق من صحة الفرضيات الأربع.

وتم استخدام اختبار فيشر الدقيق (Fisher's Exact Test) لأنه يُعدّ الأداة الإحصائية الأنسب والأكثر دقة لمقارنة النسب بين عينتين صغيرتين ومستقلتين، كما هو الحال في هذه الدراسة.

ويوضح الجدول رقم 2 توزيع المستجيبين حسب الدولة والفئة المهنية.

الجدول رقم 2: توزيع عينة الدراسة حسب الدولة والفئة المهنية

الدولة	المصارف	الفئة المهنية	عدد المستجيبين
تونس	مصرف الزيتونة بنك البركة بنك الوفاق الدولي	رئيس/ عضو الهيئة الشرعية	3
		مدقق شرعي	6
		مدير الامتثال الشرعي	1
		مدير فرع	2
		المكلف بالحرفاء	3
جيبوتي	بنك سبأ الإفريقي بنك سلام الإفريقي	مدقق شرعي/ مساعد مدقق شرعي	4
		مدير الرقابة الشرعية	1

1	رئيس المخاطر و الامتثال	بنك شرق إفريقيا	
1	مدير إدارة الاستثمار والتسويق		
22		6 مصارف	المجموع

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

3.2.2 صحة أداة الدراسة

تم عرض الاستبيان في صورته الأولى على (3) من المحكمين: (2) من الأكاديميين المتخصصين في مجال الاقتصاد والمالية الإسلامية والرقابة الشرعية، و(1) خبير مهني في الصيرفة والتمويل الإسلامي، وذلك لتقييم مدى ملاءمة فقرات الاستبيان لأهداف الدراسة، ووضوح الصياغة اللغوية، ومدى تغطية كل محور من محاور الدراسة. وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم العلمية والمنهجية، والتي تم أخذها بعين الاعتبار. ولم يتم إجراء اختبار ثبات الأداة لعدم الحاجة إليه لكون أغلبية الأسئلة تصنيفية/وصفية بحتة.

و الجدول التالي يوضح محاور وأسئلة الاستبيان.

الجدول رقم 3: محاور وأسئلة الاستبيان

المصدر	محاور وأسئلة الاستبيان	
01. المرجعية الشرعية المعتمدة		
1	ماهي المرجعية الشرعية المعتمدة لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي لدى مصرفكم؟	اقتراح المؤلفين
2	برأيك، هل المرجعية الشرعية المعتمدة لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في مصرفكم كافية؟	
3	برأيك، ما مدى التزام الإدارة التنفيذية بفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية في المصرف؟	معيار الحوكمة رقم (1) (AAOIFI)
02. استقلالية جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي		
4	في الهيكل التنظيمي في مصرفكم، ما هي الجهة التي ترجع إليها بالنظر الهيئة الشرعية؟	معيار الحوكمة رقم (3) و(5): (AAOIFI)
5	ماهي الجهة التي يتبعها جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي إداريا من الهيكل التنظيمي في مصرفكم؟	
6	في الهيكل التنظيمي في مصرفكم، ما هي الجهة التي ترجع إليها بالنظر الهيئة الشرعية؟	
02. استقلالية جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي		
7	ماهي الجهة التي يتبعها جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي إداريا من الهيكل التنظيمي في مصرفكم؟	معيار الحوكمة رقم (3) و(5): (AAOIFI)
8	في الهيكل التنظيمي في مصرفكم، ما هي الجهة التي ترجع إليها بالنظر الهيئة الشرعية؟	
9	ماهي الجهة التي يتبعها جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي إداريا من الهيكل التنظيمي في مصرفكم؟	
03. مؤهلات المدقق الشرعي		
10	ماهي معايير تعيين المدققين الشرعيين الداخليين في مصرفكم؟	معيار الحوكمة رقم (3) (AAOIFI)
11	ماهي التخصصات العلمية والمهنية لأعضاء قسم الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في مصرفكم؟	

12	هل توجد دورات تدريبية منتظمة (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) للمراقبين والمدققين الشرعيين الداخليين في مصرفكم؟	
13	كم عدد المدققين الشرعيين الداخليين في مصرفكم؟	
04. التحديات المؤثرة على كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الشرعي		
14	هل توجد معوقات تُحد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي في مصرفكم؟	اقترح المؤلفين
15	إذا كانت إجابتك على السؤال السابق بـ(نعم)، برأيك في ماذا تتمثل هذه المعوقات؟	

3.3 كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في تونس

أظهرت نتائج الدراسة تنوع المرجعية الشرعية المعتمدة لنظام الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي بين الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية في المصرف، والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وفتاوى وقرارات المجامع الفقهية. أما بالنسبة لاستقلالية جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي من الناحية التنظيمية فإن الوضعية تختلف من مصرف الى آخر، حيث أكدت 40% من العينة أن المهمة موكلة إلى إدارة مستقلة، و60% أنها موكلة إلى قسم مستقل كما هو موضح في الجدول رقم 4، وتؤكد نتائج الدراسة أن المدقق الشرعي يتمتع بالاستقلالية التامة والحريّة المطلقة في الاطلاع على جميع البيانات والمعلومات اللازمة أثناء قيامه بمهمة التدقيق الشرعي في هذه المصارف. وقد تمت دراسة الكفاءة للمدققين الشرعيين من خلال مؤهلات العاملين في نظام الرقابة والتدقيق الشرعي حسب عدة اعتبارات منها معايير تعيين المدققين الشرعيين، التخصصات العلمية والمهنية لأعضاء جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي، وإمكانية تطوير مهاراتهم من خلال التكوين المستمر.

الجدول رقم 4: مقارنة كفاءة التدقيق الشرعي بين تونس وجيبوتي وفق اختبار فيشر الدقيق (Fisher's exact test)

محاور التقييم	عناصر المقارنة التفصيلية	تونس	جيبوتي	قيمة p	الدلالة عند (a=0.05)
المرجعية الشرعية	فتاوى داخلية + معايير AAOIFI والمجامع الفقهية	100%	100%	1.000	غير دالة
	كفاية المرجعية الشرعية المعتمدة	60%	71%	1.000	غير دالة
الاستقلالية التنظيمية	إدارة مستقلة	40%	-	0.121	غير دالة
	قسم مستقل	60%	86%	0.350	غير دالة
استقلالية المدقق الشرعي	التمتع بالاستقلالية التامة وحرية الاطلاع	73%	86%	1.000	غير دالة
مؤهلات المدقق الشرعي	مؤهل أكاديمي متخصص في المالية الإسلامية	60%	71%	1.000	غير دالة
دورات تدريبية	توفر دورات تدريبية منتظمة ومستمرة	53%	43%	1.000	غير دالة
التحديات المؤثرة	تحديات قانونية وإدارية	71%	-	0.004	دالة إحصائية
	تحديات تدريبية وإدارية	-	57%	0.005	دالة إحصائية

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على نتائج الاستبيان، وباستخدام برنامج jamovi (الإصدار 1.28) في التحليل الإحصائي

ملاحظات:

- النسب محسوبة داخل كل دولة على حدة.
- تعتبر القيمة الاحتمالية (p) دالة إحصائياً عندما تكون مساوية أو أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، فتعتبر غير دالة إحصائياً.
- استُخدم اختبار فيشر الدقيق بدلاً من مربع كاي لصغر حجم العينة ($n = 22$).
- إن النسب التي لا تجمع إلى 100% في بعض عناصر المقارنة في الجدول: تمثل إجابات أقلية العينة التي أجابت بالنفي.

3.4 خصائص نظام الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في جيبوتي

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية في جيبوتي خصوصية هذا النظام مقارنة بالتجربة التونسية كما هو موضح في الجدول رقم 4 السابق. ويتضح ذلك من خلال الفوارق في الوضع التنظيمي لجهاز الرقابة والتدقيق الشرعي وطبيعة التحديات التي يواجهها، كالتحديات الإدارية ونقص التكوين المستمر مما قد يؤثر على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الشرعية حسب الإجابات التي وردت في جيبوتي. ويوضح الجدول رقم 5 التالي أوجه التوافق والاختلاف في محاور المقارنة بين الدولتين في نظام الرقابة والتدقيق الشرعي.

الجدول رقم 5: نظام الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية: مقارنة بين تونس وجيبوتي

عناصر المقارنة	تونس	جيبوتي
المرجعية الشرعية المعتمدة	فتاوى وقرارات صادرة عن الهيئة الشرعية في المصرف، المعايير الشرعية الصادرة عن (AAOIFI)، فتاوى وقرارات الجامع الفقهية.	
الاستقلالية	إدارة مستقلة قسم مستقل	قسم مستقل
مؤهلات المدقق الشرعي	الاختصاص العلمي والمستوى الأكاديمي في المالية الإسلامية والتدقيق الشرعي، والخبرة المهنية.	
التحديات المؤثرة على الكفاءة	قانونية وإدارية	تدريبية وإدارية

المصدر: من إعداد المؤلفين بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

4. المناقشة والخاتمة

بعد تحليل نتائج الدراسة الميدانية باستخدام التحليل الوصفي واختبار فيشر الدقيق، وربطها بفرضيات الدراسة الأربع، تتضح النتائج التالية:

أولاً، فيما يتعلق بالمرجعية الشرعية، تبين أن مرجعية جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في كلا البلدين لا تقتصر على فتاوى وقرارات الهيئات الشرعية التابعة لها فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وقرارات المجامع الفقهية، وهو ما يدعم الفرضية الأولى للدراسة، وأنه لا فرق دال إحصائياً بين البلدين ($p=1.000$) في المرجعية الشرعية.

ثانياً، من حيث الاستقلالية والتنظيم الإداري لجهاز الرقابة والتدقيق الشرعي، أظهرت النتائج أن الوضعية التنظيمية تختلف من مصرف إلى آخر في تونس [قسم أو إدارة مستقل(ة)]، في حين أكدت النتائج في جيبوتي أن الوضعية التنظيمية لهذا الجهاز هي "قسم مستقل". ومن حيث الاستقلالية، تبين أنه يعمل باستقلالية وموضوعية نسبيتين في البلدين، ولم تُلاحظ فروق دالة إحصائية في درجة استقلالية المدقق الشرعي وحرية في الاطلاع على السجلات في البلدين. وتؤكد هذه النتائج دعماً نسبياً للفرضية الثانية.

ثالثاً، فيما يخص مؤهلات القائمين على وظيفة التدقيق الشرعي، تبين تقارب ملحوظ بين البلدين من حيث ملائمة التخصص العلمي والخبرة المهنية لمتطلبات معيار الحوكمة رقم (3) هيئة AAOIFI، دون فروق دالة إحصائية، وهو ما يدعم الفرضية الثالثة.

رابعاً، وهي النتيجة الأكثر أهمية على المستوى العملي، كشف التحليل الإحصائي عن وجود تحديات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) تؤثر سلباً على كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الشرعي، تتمثل في التحديات القانونية والإدارية في تونس ($p=0.004$)، والتحديات التدريبية والإدارية المرتبطة بندرة برامج التكوين المستمر في جيبوتي ($p=0.005$)، وهو ما يدعم الفرضية الرابعة للدراسة، ويؤكد اختلاف طبيعة معوقات الكفاءة باختلاف السياق التشريعي والمؤسسي لكل بلد.

وبناءً على ما تقدم، يتبين أن نظام الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي يستند إلى مقومات أساسية جيدة للكفاءة، تتمثل في كفاية المرجعية الشرعية المعتمدة، والاستقلالية التنظيمية النسبية لجهاز الرقابة الشرعية، ومواءمة مؤهلات المدققين الشرعيين لمتطلبات الوظيفة. غير أن هذه الكفاءة تبقى كفاءة أساسية وليست كفاءة كاملة أو مطلقة، إذ تُظهر النتائج وجود تحديات ذات دلالة إحصائية ($p<0.05$) تحدّ من مستوى فعالية هذا النظام، تتمثل في التحديات القانونية والإدارية في تونس، والتحديات التدريبية والإدارية في جيبوتي.

وتتمثل أهمية نتائج هذا البحث لصانعي القرار والأطراف ذات العلاقة في منظومة حوكمة المصارف الإسلامية في المساهمة في تنمية الوعي بأهمية فعالية نظام الرقابة والتدقيق الشرعي لدى القائمين بأعمال هذه المصارف، إضافة إلى لفت أنظار القائمين على إدارة المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي إلى أهم التحديات التي قد تخفّض من مستوى كفاءة هذا النظام، من أجل حثّهم على إيجاد الحلول المناسبة لتجاوزها والعمل على تقوية مواطن الضعف فيه.

وفي ضوء هذه النتائج، يمكن اقتراح التوصيات التالية لسلطة الإشراف على الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية في تونس وجيبوتي، سعياً منها لتعزيز كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الشرعي ومعالجة التحديات ذات الدلالة الإحصائية التي كشفت عنها الدراسة:

1. تعزيز الاستقلالية التنظيمية الكاملة لجهاز الرقابة والتدقيق الشرعي في هذه المصارف.
2. زيادة عدد المدققين الشرعيين لضمان جودة نتائج التدقيق الشرعي واتساع نطاق تغطيته.
3. تكثيف برامج التدريب والتطوير المستمر لأعضاء جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي، لا سيما في جيبوتي، لمواكبة التطورات والمستجدات في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي.
4. إصدار الأطر القانونية والتنظيمية لعمل التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في جيبوتي، ومعالجة الثغرات القانونية والإدارية المتعلقة بهذا النظام في تونس.

5. توعية العاملين في إدارات المصارف الإسلامية بأهمية جهاز الرقابة والتدقيق الشرعي ودوره في حماية الامتثال الشرعي وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة.

5. الشكر والتقدير

نُعرب عن خالص الشكر والتقدير للسادة الدكاترة (د.عبدالستار الخويلدي، د.منير التليلي، د.محمد الغروي) لما قدموه من ملاحظات علمية موضوعية، وتوجيهات منهجية قيمة، واقتراحات بناءة أسهمت في تطوير وتحسين الجودة العلمية لهذه الورقة، وثُقّر بأن ملاحظاتهم كان لها دور مهم في إخراج الورقة بصورتها النهائية.

المراجع

- أحمين محمد. (2015). مدخل الى الرقابة الشرعية: دليل علمي وعملي للفتوى والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية (رقم الطبعة: 1). دار ابن حزم
- <https://www.daribnhazm.com/Arabic/Books/ShowBook.aspx?bookid=3556>
- الزيدانين، هيام محمد عبد القادر. (2013). الرقابة الشرعية على المصارف بين التأصيل والتطبيق. دراسات: علوم الشريعة والقانون، 40(1)، 89-110. الجامعة الأردنية.
- <https://journals.ju.edu.jo/DirasatLaw/article/view/4421>
- الشاعر، سمير (2015). "أثر التدقيق الشرعي في تعزيز بيئة الحوكمة الشرعية"، مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، شورى للاستشارات الشرعية، 81-128.
- شحاتة حسين. (2002). دليل إرشادات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية (ط: 1)
- <https://ketabpedia.com/1>
- الجمهورية التونسية. (2016). القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية. الرائد الرسمي للجمهورية التونسية. <https://www.fgdb.gov.tn/ar>
- مشعل، عبد الباري. (2005). الرقابة الشرعية للمصرف المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية. في أعمال مؤتمر المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع وآفاق المستقبل. جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- <https://samirshaer.com/books/library/26>
- ناجي حمد صالح حمد، أسموليدي لوبيس، عبد الوهاب فاتوني محمد بلوي. (2023). أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية. المجلة الإلكترونية للإدارة والتمويل الإسلامي (OJIMF)، 3(2)، 61-73.
- <https://doi.org/10.22452/ojimf.vol3no2.5>
- الغريب، ناصر. (1996). أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل (ط. 1). دار أبولو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- <https://www.noor-book.com>

سلطان، هدى، ونعجة، عبد الرحمان. (2018). واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المالية الإسلامية: حالة البنوك الإسلامية العاملة [ورقة مؤتمري]. جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.

<https://www.researchgate.net/publication/365715406>

Alam, M. K., Ahmad, A. U. F., Ahmed, M., & Uddin, M. S. (2023). Shariah audit of Islamic Banks in Bangladesh: the present practice and the way forward. *Journal of Applied Accounting Research*. <https://doi.org/10.1108/jaar-02-2022-0044>

Ayu, S. A., Pratiwi, M., & Aryuna, W. (2024). The Effectiveness of Sharia Audit in Islamic Financial Institution. *EKONOMIKA SYARIAH : Journal of Economic Studies*. <https://doi.org/10.30983/es.v8i2.8977>

Baruch, Y., & Holtom, B. C. (2008). Survey response rate levels and trends in organizational research. *Human Relations*, 61(8), 1139–1160.

<https://doi.org/10.1177/0018726708094863>

Faza, M., & Badwan, N. (2024). Compliance of Sharia Audit in Islamic Banks and Islamic Financial Institutions in Palestine: A Literature Review. *Journal of Islamic Economics and Finance Studies*. <https://doi.org/10.47700/jiefes.v5i1.7712>

Khelassi, A., A., L. A., Halali, A., & Lutfi, B. M. (2024). The effect of external Shariah audit on the performance of Islamic banking: evidence from Bahrain and Oman. *Journal of Islamic Marketing*. <https://doi.org/10.1108/jima-12-2023-0396>

K. M. Anwarul ISLAM, Abul Bashar BHUIYAN (2021): *Determinants of the Effectiveness of Internal Shariah Audit: Evidence from Islamic Banks in Bangladesh*. <https://www.researchgate.net/publication/349160147>

Azam Pasha(2019) *Djibouti: A Hub for Expanding Islamic Finance across "Horn of Africa"* <https://www.researchgate.net/publication/331556931>

Loi N°116/AN/6emel Du 22 Janvier 2011 Relative A L'établissement Des Banques Islamiques A Djibouti : Article : 1, 4, 6. <https://www.journalofficiel.dj>

Bank Central Djibouti(2024). *Rapport Annuel 2024* https://banque-centrale.dj/wp-content/uploads/2025/09/Rapport-Annuel_V.Definitive.pdf

Bank Central Tunisia(2024). *Rapport Annuel Sur La Supervision Bancaire ,Exercice 2024*

<https://www.tunisienumerique.com/wp-content/uploads/2025/11/Rapport-BCT-2024-supervision.pdf>